

الشيء الذي قد يفرض سبباً

العدد الأول - شباط ٢٠٢٠

التعريف عن نقض

إن هذه الكتابات ليست إلا محاولة، اختبار، تمرّن على التفكير والقول والتأليف. محاولة لا تترقّع عن أهدافها. هي نصوص تحاول مقارعة بنية فكرية متسقة بممارسات تؤمّن إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية ضمن رأس المال، قد اصطّلحها السابقون بالأيديولوجيا. لكنها مقارعة ليست بعشواء، بل تتخذ من روح عصر ما بعد الحقيقة خصماً أساسياً لها. فإن ما استلب منا في عصرنا هذا هو امكانيتنا على اكتشاف وإرساء الحقيقة، لتغدو أسيرة تجارب مختبرية لا تفيد إلا التطبيق ومعاييرها الأساسي الإنتاجية لسيطرة مراكز رأس المال عليها. وموت الحقيقة لم يكن إلا ضرب من تدبير اغترابنا، استلاب قدرتنا على إنتاج الحقيقة لتتعلق دائرة السلب ويستبعد السالب فيترسّخ اغترابنا ونتقبّله كواقع طبيعي. لنصح مدافعين عن غياب الحقيقة بحجة منع هيمنة سردياتها، فنؤمّن بذلك ديمومة تلذذنا بتكرار حروب اختلاف المعاني وصراع الهويات الصنمية التي لا تضمن لنا إلا وهم نفي الاغتراب.

وحقيقة دوام السالب تستوجب استمرار النقض لقدرته على إظهار البنى التي تشكل ذواتنا وتشير للفائض المسلوب الذي به نتج العالم وبه نعيد إنتاج ذواتنا. إن نقض الموضوع هو نقض يسعى للتحرّر لكنّه على عكس الذات المتعالية لا يوهّم بالاستقلال المطلق عن التحديدات الموضوعية المادية. بل يغمس في محاولة اكتشاف توترات موضوعية لتكون له وسيطاً في الاختبار المنشغل بإيجاد إمكانية التحرر في الطريق نحو صناعة الذات. ويكون العلم الذي فيه وحدة النظرية انعكاساً لضوء الموضوع فيستتير صراعنا ليصبح نقدياً. ههنا يقع الفيصل بين ممارسة تريد «التغيير» كمقولة مجردة مشبعة بالغموض يتأمل فيها الانسان احتمالات ولادة قيصرية، وبين ثورة الذات الشيوعية كنتيجة لممارسة هدم وبناء منهجية مستتيرة بالتحديدات الموضوعية، تصنع فيها الذات امكانيات الانعتاق عن قيودها. فنرسّخ العلم من أجل التحرر محاولين إقامة الوحدة بين النظرية والممارسة ليكون الصراع نقدياً يلوح في أفقه إمكانية الانتصار.

وكما أردنا لمضمون الكتابات أن تكون متّجهة نحو التاريخ فكذلك أردنا شكلها. إن هذه النصوص تمرّن على تفكير وقول وتأليف ذلك العلم باللغة العربية. وفي هذا اختبار نعيد الوصل فيه مع من سبقونا عليه. ولنكتشف في اختبارنا إمكانيات جديدة تمكّننا من غرضنا العلمي وتكون أداةً ملّك من لقي فيها نفعاً. وفي هذا التمرّن أيضاً هدف ما بعد قومي، هو نقض لانغلاق أفق التاريخ أمام موقع ذاتنا. نقيض لسرديات موتنا وموت كل ما يشكّلنا. نقض فكرة أننا قد استنفدنا إمكانيات القول في الصراع. فبالممارسة اللغوية تختبر هذه النصوص إمكانية التحرر من واجب الاحتكام للخصوصي، ولو تلمّثت بأيديولوجيا نقد الاستعمار، إصراراً على الانتقال نحو الكلية.

إعادة ماركس

مشاع الثورة

لتخطيه، فهو ملزمٌ معرفياً لا نظرياً أو ممارسياً، أي أن ارتباطها بتاريخ الحركات الثورية هو في المقام الأول في ضرورة تحليل الهزائم الموضوعية للمحاولات السابقة لا بإعادة تكرارها. رغم ذلك، لا يعني هذا أن كل احتجاج "يراكم" في صيرورة ثورية، ولا كل مكسب في طريق التحرر يدفع تلقائياً باتجاه مكتسبات أخرى. مفهمة الثورة هي مفهمة الواقع في المقام الأول، فالثورة تحدّد نفسها ضدّ بالواقع القائم. وليكون التراكم موضوعياً، على الثائرين السعي لإظهار وتجزير البعد الضدي في الإنتفاضة كتناقض لا ينتهي إلا بسيطرة طرف على آخر، فإما أن تُهزَم الإنتفاضة لاستحالة المس بالواقع القائم، والاستحالة هنا موضوعية، إنما موضوعيتها اجتماعية لا مطلقة (ويكون بالتالي موضوع البحث فيها موضوع استحالتها)، أو تنتصر الإنتفاضة باستحالتها ثورة تدك أعمدة القائم في زمان قد لا يتزامن مع حدوثها، أي تؤسس لحركة ثورية تتخطى حدود الغضب التلقائي ليصبح سياسة تُحرر السياسة من ندرتها، أي من كون حدوثها هو الإستثناء وهو هو حدوث الإنتفاضة. والغضب السياسي هو قلق مزمن والتزام منظم يرى في هذه الإنتفاضة قطع زمني، أي ولادة جديدة للتاريخ فتعدو الإنتفاضة تاريخية. بمعنى آخر، هو القدام لا الراحل الذي سيحدد طبيعة الإنتفاضة التي منها ولها نكتب.¹

نبدأ بالخصوصي: نحن في خضم انتفاضة شعبية. لنطرح المعطى البديهي: أزمة مالية تتجسد في انهيار اقتصادي دفعت الناس إلى الشارع. في الكوني: صيحات الثورة تتعالى من الشارع إلى المطبخ. بين هذه وتلك علاقة تتكشف: الإنتفاضة تطمح للثورة. في المفهوم الضيق للسياسة الأفق ضبابي، أما في مفهومها الأوسع، أي الاجتماعي، فالثورة قد تكون حاصلة. أما تحقيق الثورة فشروطه مختلفة جذرياً عن تلك المرتبطة بالانتفاضة. الثورة ليست انتفاضة، لكنها مفرغة من المعنى من دون اللجوء إلى الانتفاضات كالحمد الممارسي لوجودها بما هي صيرورة تاريخية لا أيقونة تُستحضر إما كإستحالة نظرية أو كحالة نفسية. ومن شروطه أن تُحرّر الثورة من صفاءها النظري وأن يقاوم اختزالها في الواقع التجريبي. نظر ماركس في الشيوعية كحركة هدم للواقع الرأسمالي. تتشعب الحركة وتتعمّد، ولا يمكن حصرها في حركة واحدة فيعيد تشيئها في حزب بعينه أو في تحديد سوسيولوجي للذات الثورية أو في فرص ضائعة لا نملك منها إلا رثاءً لها. الحركة الثورية حركات، اجتماعياً ونظرياً. وهي حركات كونها لا تنحصر ضمن طرق وأهداف مرحلية محددة مسبقاً، فإن كان تاريخ الحركات الثورية ملزمٌ لأي حركة تُعرّف الواقع كواقع رأسمالي وتسعى بالتالي

¹ لرى ألان باديو كتاب يعالج مسألة السياسة في خضم الانتفاضات العربية والتي يرى فيها باديو عودةً للسياسة بعد أن كان قد أعلن موتها مع انهيار الإتحاد السوفياتي. أهمية الكتاب تكمن في كونه محاولة للتفكير في تاريخية الانتفاضات، أي في كونها تحمل في ذاتها ما يتخطى وجودها التجريبي، أي أنها تندر بعودة السياسة بمعناها الأوسع بما هي ممارسة تحرر الشعوب من الواقع القائم. راجع

Alain Badiou, The Rebirth of History Times of Riots and Uprisings (London, New York: Verso, 2012)

هزلي لحالة أخرى موضوعية هي هلع الموديعين الصغار على فئات ما تبقى من قيمة عملهم المحتجزة قسراً في سجون المصارف وهلع ذوي الدخل المحدود جراء تهاوي قدرتهم الشرائية. في جميع أشكاله يندّر الرّفص بتغيّرات في النظر في واقع العلاقات الإجتماعية. وما غزوة الموتسيكلات وسطوة الأخلاق وحتى الشماتة بالموت إلا دعوات للعودة إلى بيت الطاعة، أحياء أو أموات. ما هي هذه التغيّرات التي تطرأ؟

أي خروج عن واقع إجتماعي يُعلّق دور العلاقات الإجتماعية المؤسسة في صهر جموع الناس ككل إجتماعي متّسق. وفي عمق أي كلّ إجتماعي يظهر دوران رأس المال في حركة ارتباطه بذاته مثبتاً ومزعزِعاً في آن واقعه الإجتماعي أينما وجد. هكذا كان الواقع في القرن المنصرم وهكذا هو اليوم. هكذا هو الواقع في لبنان وهكذا هو في العالم أجمع. الإضرابات وقطع الطرقات والعصيان المدني وغيرها من ممارسات عملية وما يحيطها من تجاذبات دليل حسيّ أن في هذه الإنتفاضة مدئٌ ثوري. لا ندخل هنا في جدل حول فعالية هذه التكتيكات وشروط استخدامها وما قد تنتجه من تعقيدات في واقعنا اللبناني، إنما نقرأ فيها فعلها الثوري: تعليق حركة رأس المال. لا من حيث أن هدف المنتفضين هو واحد بل من حيث ظهور دوافع طبقية في شكل عفوي: "لن نسقط وحدنا". "الضغط" الذي يقوم به المنتفضون عبر تعليق الحياة اليومية هو تعليق لحركة رأس المال، فما الحياة إن لم تكن حياة المنتفعين من تردي شروط الحياة الأساسية لجموع الناس؟ معادلة "الشعب" في مواجهة "الدولة" في منظورها السياسي لا تعبر عن ما يجري. آخر «الشعب» هو نمط من العيش، أو قل أن الشعب بما هو الشعب المنتفض هو آخر نمط العيش القائم، أي العلاقات الاجتماعية القائمة.

والثورة في تعريفها كونية. تتخطى خصوصيات واقعها التاريخي مهما كانت الأخيرة عامة. لكن الثورة لا تخرج عن التحديد إنما تعقده. هي ليست إليه مطلق تخطى التاريخ وخطّ في العدم، إنما هي تكثيف لبنية مفاهيمية ولأخرى اجتماعية قيد الإنشاء. وإنشاءها قد يبدو عفويّاً فما من ذات واحدة تصنعها إرادياً تقول لها كوني فتكون. ولكن لا عفوية في العفوية. إنها دلالة أن الحقل المفاهيمي انتقل اتساقاً منه مع تحولات مادية لا تستدعي في واقعنا الحالي تجريباً مكثفاً لاستنباط ملامحها، وربما تكون المرة الأولى في تاريخنا الحديث أن تتكشف ملامح التحولات المادية حتى للعين المجردة بهذه الفجاجة: "إذهب إلى المصرف وانظر بنفسك". إلى جانب الفارق الطبقي الفاضح والذي سيزداد عمقاً في حال فشلت الانتفاضة، تظهر سلطة العلاقات الاجتماعية المؤسسة كمحدّد له القدرة على تذويب الطائفية في لحظة وإعادة إنتاجها في لحظة أخرى، ففي أزمة حركة رأس المال، نعجز جميعاً عن الحركة فيما يتهاوى الخطاب الطائفي حيناً ويتهافت أرباب الطوائف إلى إعادة إنتاجه في شتى الوسائل - حتى لو محت من خلال ضخها الطائفية عملاً دوّباً لهيمنة صورتها الجامعة، كوطنية تارة ومقاومة تارة أخرى.

في حين كانت العفوية دائماً تترنح بين الطائفية والمؤامراتية والكلبية (cynicism)، فهي اليوم تتحول وبانت تظهر في طورها الحالي بالغضب والرفض التام للنظام، وها هي بوادئ العنف الفردي تدخل نطاق العفوية مع تأجج الأزمة. ولعل ابهى تكشف لعمل الأيديولوجيا اليوم هو حالة الهلع الأخلاقية من استشرء السبب الذي لا يمكن وصفه إلا بالسياسي. هي علاقة قديمة أن تقف الأخلاق في وجه السياسة. إنها مكافحة الشعب اللفظية^٢. وكان بحالة الهلع هذه انعكاس

^٢ راجع العدد صفر من نقض

أما اليوم، فلا أحد يصدق "حرية"، ليس لأن الحرية ليست بغاية، إلا أنها تبدو مجردة لا تلمس حقل الصراع المادي. رغم ذلك لا يأخذ الصراع شكلاً طبقياً واضح رغم وضوح "الخلل" الطبقي فيبقى سجين سياسة الرفض المطلق من جهة وسياسة "الإصلاح الأخلاقي" من جهة أخرى. لا مجال للدخول في أسباب غياب الخطاب الطبقي المُحكّم، والجواب يطول في تشعبه النظري والتاريخي، لكن اختلاف الأفق السياسي للانتفاضة الراهنة يكاد يستخرج من التاريخ أدبيات اليسار بالمجمل، فيحملنا أعباء عدم استمراريته واستصلاحها. في ملحق نقض، تمارين في استصلاح الأدوات النظرية الماركسية، والتي يكشف غيابها عن محدودية الممارسة السياسية، وكأن هذا الغياب بذاته يعيد الإعتبار لهذه الأدوات، والتي رमित تدريجياً مع فشل المشاريع الإشتراكية الكونية في القرن المنصرم لتحل مكانها "واقعية سياسية" تستجدي الحكمة من أصالة ابن خلدون و"تواضع مادي" مستمد من الرؤى النظرية الـ"ما بعد بنوية" عن وعي أو غير وعي، فيستبدل تجريباً بأخر، فيبتدأ التفسير من "العصبية" بدل "رأس المال"، لعل الأول يسعف في التفسير بينما يعفي من شبح التغيير الجذري فلا يتطلب هكذا منظور أكثر من مقارنة حيثية لحركة الروابط الإجتماعية دون التدخل "اعتباطياً" في محاولة زعزعتها ففيها مدى التاريخ ولها المستقبل إلا إن خلعت نفسها عن نفسها، حين ذاك نحتفي بتحولها، وإن أعادت إنتاج ذاتها نعود إلى موقع المراقب الميلاذكولي، المتشائم حكماً والمتأمل سراً. ليس في هذا نقد لإبن خلدون، وهو الذي قال فيه مهدي عامل أنه مادي لغياب الإقتصادي فيه،^٣ ولا هو نقد لقدرة الأدوات والمعطيات السوسولوجية على مساعدتنا في فهم حركة العلاقات الإجتماعية بتعقيدها وتفاوتها، إنما هو نقد لفصل النظرية

بوضوح نقول: في واقعنا التاريخي أي الرأسمالي، الثورة مذيلة حكماً بالشيوعية بما هي حركة هدم ممنهج للواقع الرأسمالي ذاته لا من حيث أن أفراداً أو مجموعات شيوعية تشارك في الحدث، إنما كون الثورة تطرح أفقها الشيوعي حكماً. منعاً للإلتباس، لسنا في شهرنا الثاني من الانتفاضة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية ولا يصير هذا التمرحل تلقائياً إنما يصنع، كما أننا لا نطرح أن لهذا التمرحل أن يحل في لبنان دون حركة ثورية أوسع، ولكن تلازم "الثورة" مع أحداث الإنتفاضة الحالية ومع الانتفاضات الإقليمية والعالمية - وأوجه التشابه وإن لا تخفى على أحد فهي تتطلب بحثاً دقيقاً وروابط سياسية تتخطى التضامن الأخلاقي المغيب في أغلب الأحيان لعمق التشابه فيختزل ضمن ثنائية "الظالم" و"المظلوم" - يستلزم الوقوف من منظور هذا الانتقال. ليست اللحظة ثورية في المعنى العملي للكلمة، إنما هي كذلك من حيث أن الصراع فيها شبه طبقي. لا بداهة فيما نقول. في كل صراع سياسي، يرى الثوريون فرصة الثورة ويبحثون عن البعد الطبقي للصراع، بنجحون في ذلك تارةً ويُسقطن التصورات النظرية اعتباطياً، إن جاز التعبير، تارةً أخرى. إنما الصراع الحالي يكاد يأخذ طابع طبقي في السياسة، أي في الأهداف المباشرة للقوى المنتفضة، فلا يمكن حصر سياسة الشارع في نطاقها الضيق بمفرداته وممارساته الليبرالية. قد أمكن للكثيرين أن يسقطوا على الثورات العربية صفة الليبرالية فقد كانت "الحرية" و"الديموقراطية" إحدى الشعارات الأساسية للثورات، كما كان من السهل صبغ الانتفاضات السابقة بالليبرالية في فترة الوصاية السورية، فيتوق أبناء الحرية إلى حريتهم وإلى حقهم في تقرير المصير، وحتى مقاومة الإحتلال الإسرائيلي يمكن زجها ضمن إطار ليبرالي كون المعركة وجودية، أي معركة في تقرير المصير.

^٣ راجع كتيب عامل عن ابن خلدون حيث يقدم عامل قراءة منهجية من منظور مادي لمقدمة ابن خلدون: مهدي عامل، في علمية الفكر الخلدوني.

جهة والمنظور النظري من جهة أخرى ضروري، وإن قام التماثل بينهما فذلك إما لإفراط في التخيل وإما لإفراط في الواقعية. أم المستوى الثالث وهو المستوى العملي، فهو رفض للمنطق "المراحلّي" (tsigats) والذي يفصل بين ما هو "سياسي" وما هو "اقتصادي" حسب قائمة أولويات غليظة، ترى التحول السياسي (وهو بطبيعة الحال بتغييب الإقتصادي يظهر تحت شعار العلمنة أو الدولة المدنية) كمرحلة أولى تفتح الباب أمام الدولة الاشتراكية التي يعمّ فيها العدل والسلام. في هذا التصور "اليساري" الأخير، نفحة من الميثولوجيا، وكأنها بلبيرية مهدوية تقبل بالدولة المدنية في كل أشكالها في الدنيا وتقرب الصلاة لتعجيل قدوم العدل المطلق في جنة الاشتراكية المستحيلة. دحض النزعات المبرلة من جهة واليوتوبية من جهة أخرى (والاثنان تلتقيان في واقعنا) يتطلب المخاطرة لإعادة التفكير بكيفية التوضع، النظري والعملي، لليسار في واقع الرأسمالية اليوم والتي تستحضر أزمانها دون التواري خلف الصراعات الطائفية، أو قل يصعب تعلبها في سرديات طائفية - رغمًا عن أرباب النظام ورغم نجاحهم النسبي بإعادة إنتاج شبح الطائفية والذين يحاولون عبثاً فرض سردية واحدة لما يجري اليوم.

أعود في نشوة الانتفاضة والتي تبدو منهكة اليوم إلى أدبيات دفنت في إخفاقات القرن المنصرم هكذا وبكل بساطة؟ لطالما نظر الثوريون لواقعهم في القرن المنصرم قياساً بمدى اختلاف البنية الاجتماعية لـ "الأطراف" عن تلك الموجودة في "المركز" الرأسمالي ودخلوا تالياً في جدلية التمرحل: بين جدلية الماضي والحاضر من جهة وجدلية الكوني وتميزه من جهة أخرى؛ إما نقب في ماضي الرأسمالية أو نقب في تركيبه هجينة للرأسمالية "الصافية". لعل بإمكاننا اليوم

عن السياسة كأداة سياسية. وهو بالتالي نداء للمجازفة في التنظير، لا كموقع نظري متعالي كما بات للمصطلح من معنى إنما كحركة تجازف بمحاوطة موضوع التفسير والنقد بتبينه ككل اجتماعي متناقض في صراع محوري بين قوى التغيير الثوري والقوى المضادة للثورة الساعية إلى تأييد العلاقات الإجتماعية القائمة لما فيها سلطة تحكم من خلالها جموع المنتفضين والكادحين، مكمّن الذات الثورية التي تنازع للنهوض اليوم.

إن بدت هذه المصطلحات أشباحاً من الماضي، وهي بطبيعة الحال كذلك فقد رमित جانباً عن وعي وغير وعي، وربما عن ضرورة تاريخية، فما بالك بالأشباح الفعلية التي تحدّد مصادر الأزمة، إلا إن كان تفصيلاً أن الأزمة مائية والتي نتخبط فيها في محاولات متأخرة للحاق في تبيانها وتبيان بنيتها و"رؤية" أشباحها من خلال منظور نظري كلي (اقرأ ملف رأس المال المالي). وبالتالي، للوقوف من منظور الانتقال الثوري عدة مستويات. أولها نظري يفرض علينا أن تحدّد الثورة، فما من ثورة مجردة، فما أن تكون إشتراكية أم تكون غير ذلك ولكن مهما كانت، فهي بقدر ما تتخطى خصوصيات الواقع من أحداث، لا تتخطى التحديد النظري. وهذا الإصرار على التحديد لا يأتي من ترف نظري، إنما يُنقذ وعينا اليومي وأفق ممارساتنا السياسية من تقلبات الأحداث وبالتالي من عقم ثنائيات الفرح واليأس والتفاؤل والتشاؤم المرتبطة حكماً بالمجريات اليومية.

المستوى الثاني منهجي، وهو تأكيد على أن هذا المنظور هو نظري، فإن رأى أحد الإشتراكية قاب قوسين فمدة ثورته هي مدة الإنتفاضة لينكفا بعدها عن السياسة، إن حققت الإنتفاضة شيئاً أم لم تحقق. إذن، الفصل بين المنظور العملي من

للطبيعة. فلننظر إلى الساحات تحترق: غزوات الموتسيكلات لا تأتي كردة فعل على انهيار "عالم العمل والأعمال" والغزاة في أغلبهم قد أعفاهم النظام عن العمل وشروط الحياة الأساسية، ولو كانت كذلك لرأينا مصارف لبنان تشتعل، إنما تأتي كردة فعل على زعزعة البنية الاجتماعية كلها، ولذلك تجد فريستها في الإنتفاضة فهي التي ترى في هذه الزعزعة فرصة للخروج إلى واقع جديد أي لروابط اجتماعية جديدة. إن غاب هذا التوصيف، وهو يغيب حين ننزل إلى سياسة أخلاقية تحارب الفساد والمفسدين وتطرح النزاهة أفقاً لفعالها السياسي، تستحيل الإنتفاضة حامية النظام من مستغليه، أي ترفض الإستغلال الشخصي لمصلحة الإستغلال العام تحت شعار: "كلنا سواسية أمام الإستغلال المنظم". إن النظر من منظور الانتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية يصدّع حدود أخلقة السياسة ويفتح السياسة على مصراعيها بما هي صراع على شكل العلاقات الاجتماعية التي تحدّد وجودنا الجماعي والفردى، أي وجدونا كطبقات اجتماعية متصارعة. وبدقة أكثر، هي صراع أيديولوجي على طبيعة هذه العلاقات وصراع ممارسي في عملية صهرها.

من هذا المنظور، يظهر التباين بين الحداثويين والمعادين للإمبريالية كنزاع داخلي ضمن بنية فكرية واحدة، طرف يرى عدوّه في الروابط الاجتماعية "المتخلفة" ويصارع أيديولوجياً على استبدال الهوية الدينية بتلك "المحبّة للحياة" والثانية تختزل الرأسمالية مرتين، فيحيلها الإختزال الأول إلى "إمبريالية" ترتبط عارضياً بالرأسمالية، وتختزل الإمبريالية تالياً بـ"الصهيوأمريكية" فيغدو الشرق الممانع ذاتاً تواجه ذاتاً غريبة تكاد تُحدد صفاتها بمخططات عدمية للسيطرة من أجل السيطرة، فلا ترى منافع

قلب المعادلة فنقرأ "المركز" من "أطرافه" فنرى تالياً انفضاضنا كتمهيد لانفضاض المركز. وكأنّ بلبنان لعراقه "حكم المصرف" فيه - أي لطغيان رأس المال المالي على علاقات الإنتاج فيه - إضافة إلى عراقه الطابع الطائفي لصراعاته الداخلية - أي لطغيان الهوية على الطبقة كمحدد سياسي للصراع - أصدق تعبيراً عن الرأسمالية "الصافية" مما هي عليه في "المركز" المتجه نحونا. ما من "خلل" في رأسماليتنا. بالإذن من لينين، رأسماليتنا هي "أرفع مراحل الرأسمالية"، هي الرأسمالية الغير مطعممة بأي قواعد مجتمعية تحدّد من استغلالها لمنتجاتي قيمتها والتي تنجح غالباً بإظهار أزمته هوياتية بين طوائف أو قوميات أو فئات "تزيهية" وأخرى "فاسدة".

وكان بابن خلدون قد وصل أخيراً إلى المركز فيما نحاول الخروج من عبائته واثقين بأن أدواته النظرية لن تسعفنا في فهم العلاقة السحرية بين "الأزمة المالية" و"أزمة الطائفية".

"اقتصادنا" ليس لنا

يقول هور كخايمير أن "الإقتصادوية ليست بإعطاء الإقتصاد فائضاً من الأهمية إنما في تحديد ضيق لما هو إقتصادي". إن انهيار الإقتصاد هو زعزعة لبنية اجتماعية كاملة. والعلاقة ليست خارجية أي سببية بحيث أن انهيار الإقتصاد يسبب انهيارات أخرى في عوالم أخرى. انهيار الإقتصاد هو وجه لزعزعة البنية الاجتماعية. هو دليل حسيّ على خلل العلاقات الاجتماعية التي تربطنا بعضاً ببعض. فما الإقتصاد إن لم يكن أحد أوجه ارتباطاتنا بعضاً ببعض؟ إن ظن البعض أن الإقتصاد هو "عالم العمل والأعمال" فليُنظر في جيبه ليرى تقلبات قيمة عمله تتناقض خارج هذا العالم، وكأنّ بسحر ساحر تتقلب القيمة دون الخضوع للقوانين السببية

بإستطاعته أن يقدم الإصلاحيين (بني تكنوقراط) لعرقلة تمرُّح التاريخ فبأبتينا بجرعة تمتص نقمة الشارع وتقترض المزيد من الوقت فيما يعمن في استغلالنا. أما ديمقراطيته فلا يمكن لأحد نفيها عنه إلا إذا افترضنا أن كل جماهير الأحزاب مستزلمين من خلال علاقات نفعية مباشرة، والواقع حكماً مغاير. ما لا يستطيع النظام تقديمه هو انتفاءه. سياسة النفس الطويل - وزمنية الثورة تحدّد زمنية الإنتفاضة لا العكس، فهي التي تخرج عن زمان التصعيد في الشارع وعن مكان البقع التي تستعيدها مؤقتاً الإنتفاضة - تتطلب طرح المستحيل من موقع هذا النظام. إن كانت الثورة في تعريفها كونيّة وإن كانت كونيتها تاريخية فلأنها تواجه واقعاً عاماً يتمظهر مظهر الكوني وهو هو الواقع الرأسمالي. في شهرها الثاني، يصل صدى الثورة إلى أروقة القرار العالمية، وفيما نلعن أسيادنا البائسين، هم يستدينون الرأفة من كبار الأقسام. إن النظر والعمل بمنظور التحول يطرح المعادلة التالية: "تدويل الثورة ضد تدويل الأزمة".

إن كان طرح الشيوعية-الثورية في مقابل الليبرالية-الإصلاحية تجريد - وهو كذلك - فلأن خلف هذا التجريد ثنائيات تقبع في منطلقاتنا دون حركة من ضمنها ثنائية "النظام" و"الفساد" وثنائية "أزمة الرأسمالية" و"أزمنا المالية". أي كلام لا يتطرق للأزمة المالية الآنية وبالفساد المرتبط بها يطلّق خصوصيات واقعه فيلتف حول نفسه في فضاء مثالي تتصارع فيه المصطلحات بعيداً عن موضوع قابل للتحول، وينتفي بالتالي أي طابع سياسي لهذا القول. في المقابل، وضع السياسات المالية والفساد كموضوع النقد، ووضع

وجشع وشر غير تلك المرتبطة بـ"الصهيومأمريكية"، فكأن الصراع صراع وجودي مستوحى من أساطير قروسطية بين ناسك الشرق المترفع عن الدنيا وملذاتها والتاجر الجشع الذي أضاع الله فضع في مناهات الدنيا. والفكر في الحالتين ينطلق من مفهوم ضبابي للعصبية لا نجده حتى في فكر ابن خلدون حيث تلعب العصبية دوراً محدّداً للعمران، فينطلق فيه ضمن موضوع محدّد للبحث ويقاربه بعيداً عن التصورات الميثافيزيقية فلا يفترض ماهيات ثابتة خارجة عن التفسير والتغيير. لا شك أن طرح ثنائية "الحداثويين" و"المعادين للإمبريالية" هو اختزال، إنما هو اختزال ضروري لنفض تناقضات بان فراغها من موقع الإنتفاضة، فلا يساريو الحزب ولا يساريو الدولة بإستطاعتهم رؤية الإنتفاضة كامتداد لصراعاتهم أو طرح أدبيات ما بعد الحرب الأهلية كأفق للممارسة السياسية اليوم.

رغم كل ذلك، قد يبدو فرض هذا المنظور اعتبارياً فطبيعة العلاقات الإجتماعية تختلف حتى في تشكّلها الرأسمالي من مجتمع إلى آخر. دون شك. ولكن، إن كان أفق التغيير حدوده رأسمالية بمعجمها المفاهيمي، الإقتصادي منه والإجتماعي، فلا مفر من أخلقة السياسة. "ليبرالياً" ما يفرّق واقعاً رأسمالياً "جيد" عن آخر "سيئ" هو الإنتظام العام بقوانين مجتمعية، أي محاسبة من تخطى العقد الإجتماعي الخطي الذي يحدّدنا كمواطنين ومواطنات، وفي وجود آليات ديموقراطية بالحد الأدنى لتحديث وإصلاح وتشريع القوانين. بإستطاعة النظام أن يقدم العديد من مفسديه أضحى بغية البقاء على ما هو عليه. كما

كصراع سياسي في يافطة هنا أو غرافيتي هناك ولا في الغضب المتنقل بين الشارع والمصرف، بل في هيمنة الخطاب الطبقي على اللغة السياسية التي يتداولها المنتفضون. ولنكن يقظين، لا محاربة الفساد ولا الخروج عن بعض زعماء الطوائف ولا الغضب في الشارع ولا حتى "العنف ذو الطابع الطبقي" كافٍ لتجذير الطابع الطبقي للصراع، وإن بدا ما نقول بترفع أو تشاؤم فغلينا أن نتذكر أننا في خضم انهيار اقتصادي، فإذا كان في البدهة حقيقةً لكننا رأينا النظام يتهاوى من ضربات التأثيرين ولكننا نبحث حالياً في العلاقات الإنتاجية البديلة. ترجمة التناقض الاقتصادي كصراع سياسي يتطلب محاربة كل مسارب الإيديولوجية الشيوعية حول فريدة لبنان وفراة مصارفه. رغم أن النقمة الاقتصادية عامة، إلا أن التصورات الجذرية لإعادة صياغة البنية الاقتصادية وسبل الضغط في اتجاه فرض بعض من هذه الصيغ لا تزال ضبابية فنناقشنا الاقتصادية الجماعية تشوبها العمومية وفي العمومية ضعف أمام الأدوات الإيديولوجية الاقتصادية التي لم يظهر خللها الفاضح لجموع الناس إلا في فترة ما بعد الـ ١٧ من تشرين الأول.

لا شك أن مفهومة واقع معقد ومتسارع لا تكون خطية ولكن لا مجال للفكر أن يعقلن الواقع دون عملية بناء وهدم متكرر. الوقوف عند الحدث بتواضع إنما يعزلنا عن مشاركتنا فيه فيحدث لنا دون أن نحدته و"نحن" في هذا السياق جموع المنتفضين الساعين لهدم النظام. أما السداجة فلنصطدم بها كي لا تلتف حول حركتنا كشبح يهذب تفلتات الفكر بإسم الرصانة ودرة للسداجة.

تخطي الأزمة المالية ومعالجة الفساد في الحقل الممارسي كحدود للبرنامج السياسي إنما يتيه في فضاء خطاب السلطة، وكأن بثنائية "النظام" و"الفساد" تميز لابن نهج ثوري وآخر إصلاحية، إنما بين التصوف والنصيحة. ما نود المشاركة فيه هو إنتاج خطاب يجد منطلقاً يرى فيه النظام بما هو تعميم لعلاقات اجتماعية تاريخية أي فعلية وبالتالي يتطرق حكماً لمسألة الفساد من باب السياسة ولمسألة الأزمة المالية أيضاً من باب السياسة. نرى أن أفق تخطي هذه الثنائيات يكون بتفعيل مفهوم الإستغلال بدل الفساد، ليكون صلة الوصل بين عمومية النظام وخصوصية المنظمين، أفراداً ومجموعات. فالإستغلال علاقة لا توظف أخلاقياً وفعله قائم ضمن شروط الدولة الطائفية وخليفتها المنتظرة، تلك التي لن تأتي من دون طرح المستحيل كأفق الممارسة السياسية في طابع مادي لا طوبواوي، أي في طرح المستحيل من موقع هذا النظام الذي نواجهه، ومحاربة الاستغلال لا تتوقف عند تحقيق أي من المطالب العينية التي تُرفع. في المقابل، مُحاربة الاستغلال ليست شكلية. يجوز النظر في الإستغلال بالمطلق ونسبياً، أي نوعياً وكمياً. فتكون الأهداف المرحلية "ليبرالية" و"اشتراكية" في أن بدل تصور التاريخ ميكانيكياً وتفنيده مراحل كعالم قائمة بذاتها كما تطرأ للعقل في تحليله لجوانب الواقع السياسية منها والاقتصادية. والمنطق السياسي لهذه الخطاب يتطلب الدفع لتحويل الطابع الاقتصادي للصراع مع المصارف إلى صراع سياسي. فالكلام عن مواجهة المصارف لا يزال يقبع في الحقل الإيديولوجي لا السياسي. لا يُترجم الصراع الطبقي

تفاسيم على النقد

ملف رأس المال المالي

في العلاقة الاجتماعية بين الناس. فتمّ تحويله إلى لغز لغوي، هو علاقة اجتماعية بين الأشياء. تحوّل النقضان أو «السالب» في عملية الإسقاط هذه، عملية رفض الخطيئة الأولى، إلى علاقة «إيجابية» على مستوى الرموز، أي في فضاء لغة السلع. وفي سلسلة الدوال ضمن علاقات القيمة النسبية بين الأشياء قد استبعد شيء واحد لتمييز لكونه شكل القيمة العام، ليكون الدال السيد لسلسلة لامتناهية من الرموز، وهو النقد. والنقد يتحوّل إلى رأسمال بعدما يستخدم من قبل مالكي وسائل الإنتاج لشراء قوّة عمل العمّال المأجورين. أي عندما يتحوّل عمل العامل «الحر»، أي المفصول عن شروط الإنتاج، إلى سلعة مزدوجة كباقي السلع. وليس ذلك الانفصال إلا ما يسمّى «تراكم أولي» يكون نقطة انطلاق تكمّل شروط حركة رأس المال في دائرة مفرغة. حركة لا تكون إلا تكرار ضروري بمحاولة إغلاق الانفصال، أو قل كبت انفصال الذات في الواقع المنتج على أساس العودة المحتمّة لتلك النقطة الأولى، للتراكم الأولي. ففي بنية رأس المال، كل يوم عودة للبدء، كل يوم استتلاب.

إن جسد النقد «مولّه بالغمرام» في هذه الاستعارة من غوتيه، يوصّف كارل ماركس ظاهرة حركة رأس المال المالي. نقد ينتج مقداراً أكبر من النقد، حالما يصار إلى توظيفه أو إقراضه «حتى تنمو عليه الفائدة في نوم أم في يقظته، في المنزل أم في ارتحال، في النهار أو في الليل.»^١

في البدء كان استتلاب. والاستتلاب لحظة انفصال، أو قل انفصام. كل شيء به كان، وبغيره لم يكن تشيؤ. فيه كانت القيمة، والقيمة كانت بنیان. انفصل في لحظة الاستتلاب العامل عن أدوات انتاجه، أرضاً مواداً وآلات. فلم يعد منه إلا قوّة على العمل لا تتجسّد في شيء إلا السلعة، ولا قيمة لها إلا إن بادلها، أي باعها لمالك رأس المال. ومع التبادل أصبحت السلع في علاقة اختلاف كتي، متساوية مع آخر هو في ذاته ولذاته مجرد عن كل خواص. فانشطر الشيء ليصبح شيان، أي القيمة قيمتان، استعمال وتبادل (والأجدى أن يقال استعمال و«قيمة»، لأن القيمة التبادلية ليست إلا تمظهرًا للقيمة بما هي كذلك. أي أن القيمة التبادلية هي تعبير عن القيمة، ينبثق من طبيعة قيمة السلعة، وليس العكس). وفي الانشطار وقفت شيئية السلعة في تضاد مع شيئية جسدها الحسي. فكمّن في السلعة تضاد بين القيمة والقيمة الاستعمالية، حيث لم تكن القيمة إلا تعبير عن تجريد اجتماعي واقعي، وهو قوّة العمل. والانشطار لم يتيسر له الظهور إلا في لحظة انصهار العمل البشري في شيئية السلعة ليغدو عمل بشري متجانس. أي بعدما ظهرت العلاقة الاجتماعية، العمل، على ما هي عليه حقاً في واقع اجتماعي تأسس على الاستتلاب، كعلاقة اجتماعية بين الأشياء وليس الأفراد. كأن البنية الاجتماعية قد رفضت الاعتراف بالخطيئة الأولى، أو قل بالخطيئة المأسسة. رفضت الاعتراف بالانفصال المؤسس

^١ كارل ماركس، «رأس المال، المجلد الثالث: عملية إنتاج رأس المال ككل». ترجمة: فالح عبد الجبار، دار الفرابي، ٢٠١٣، ص ٤٥٦.

وكانه عاشق يلقى رغبته في لقاء ذاته، متصوّف مفتون بسحر ذاته التي لا تزيده في رغبته إلا رغبة كلما التقت بموضوعها. وأين مكان لقاء العاشق بذاته غير محراب محبوبه، وما محراب المحبوب لجسد النقد المسحور وسط عالم إنتاج القيمة غير مصارف رأس المال؟

تصل العلاقة الرأسمالية في رأس المال الحامل للفائدة، أي رأس المال المالي، ذروة شكلها الصنمي (الفيتيشي). فيشير لنا ماركس، في الجزء الثالث من كتابه «رأس المال»، إلى أن رأس المال المالي يظهر وكأنه نقد ينتج من ذاته نقداً أكبر، أي وكأنها القيمة تنمو ذاتياً. فعلى عكس رأس المال التجاري أو الإنتاجي، يبدو ربح رأس المال المالي كأنه نتاج الشيء بذاته محض. أما إنتاج الربح من رأس المال التجاري والإنتاجي يبدو في حركته محتاجاً إلى الانفصال، عن السلعة أو النقد، ليدخل نطاق التداول. فحركة رأسمال التاجر تتمثل في طورين متعارضين، هما البيع والشراء. يشتري التاجر من رأسماله سلعةً ويعيد بيعها بسعر أعلى كي ينتج ربحه. لذا يتحقق الربح، وهو شكل فائض القيمة، بعد أن يدخل رأس المال في نطاق التداول، حينما يتحوّل النقد إلى سلعة ويعيد ويتحوّل إلى رأسمال. فيبدو الربح في حركة رأس المال التجاري والصناعي نتاج علاقة اجتماعية.

حدّد ماركس فائض القيمة بما هو الفارق بين قيمة متوسّط ساعات العمل الاجتماعية الضرورية لإعادة إنتاج (وليس إنتاج) السلعة التي ينتجها العامل، وقيمة متوسّط ساعات العمل الاجتماعية الضرورية لإعادة إنتاج العامل نفسه كمنتج لهذه السلعة. وكان ماركس أوّل من قسّم فائض القيمة على أشكالها الثلاث: ربح صاحب المشروع، الربح العقاري، والفائدة على رأس المال المالي. وقد احتسب معدّل الربح الإجمالي، أي فائض القيمة في أشكالها الثلاث، على أنه نسبة فائض القيمة من أصل قيمة كامل الاستثمار، أي رأس المال الكلي الذي يتضمّن رأس المال الثابت والمتغيّر. وبما أن نمط الإنتاج الرأسمالي يسعى دوماً لزيادة إنتاجيّة العمل الاجتماعي، أي تقليص معدّل متوسّط ساعات العمل الضرورية لإعادة إنتاج السلعة، فيسعى إلى تنامي مقدار قيمة رأس المال الثابت من أصل رأس المال الكلي. مما يعني هبوط نسبي في الجزء المتغيّر من مكّنات رأس المال. فيؤدّي ذلك إلى ميل في هبوط معدّل الربح الإجمالي. أي أن معدّل فائض القيمة يجد تعبيره في معدّل

أما حركة الانشطار هذه فتندمج في مجال رأس المال المالي، لتندمج معها العلاقة الاجتماعية. أي ينطمس الانفصال الأوّلي، وكان دورة رأس المال تصل لأقصى مبتهاها في رفض الانشطار. وهنا تكمل العلاقة الاجتماعية دورتها ضمن نمط الإنتاج هذا، وتتخذ شكلاً مكتملاً كعلاقة للشيء بنفسه، أي للنقد بنفسه. فيصبح للنقد قيمة استعمالية، وهي قدرته على إنتاج قيمة أكبر مما يحتويه. تماماً كما قوّة العمل

لاحق. وقد أشرنا إلى أن مع نمو رأس المال تتحوّل السلع إلى وسائل إنتاج بذاتها فينمو رأس المال الثابت (أي يزداد تراكم رأس المال) وتنخفض نسبة رأس المال المتغيّر، يتجلى ذلك بالتخلي عن أعداد أكبر من العمال ليصبحوا عاطلين عن العمل، أو يتحوّلون إلى عمال مياومين. يعني ذلك أن رأس المال في حركته يعتمد على التحويل الدائم للطبقة العاملة إلى عاطلة عن العمل أو عمال مياومين. ففي بنية رأس المال كلما دخل العامل في علاقات الإنتاج أنتج وسائل تحويل نفسه لاحقاً إلى جزء من فائض السكان. وبعبارة أخرى، كلما عمل العمال أو السكان العاملين أنتجوا بنطاق متنام وسائل تحويلهم إلى فائض نسبي من السكان. ويكون الفيض النسبي للسكان نسبياً قياساً للحاجات الوسطية لتحقيق القيمة (أي لإنتاج فائض القيمة ونمو رأس المال). يشير لنا ماركس في الفصل الثالث والعشرون في الجزء الأول من كتاب رأس المال، أن قانون إنتاج فيض السكان النسبي هو قانون خاص بنمط الإنتاج الرأسمالي ويمتاز تاريخه. وبما أنه كذلك فإن إنتاج فيض السكان لا علاقة له بالنمو الطبيعي للسكان، فهو حركة من إنتاج علاقات العمل نفسها، وليس نتيجة لركود أو انهيار اقتصادي فلا يختلف في دورات رأس المال إلا وتيرة إنتاج ذلك الفيض. إن إنتاج فيض السكان النسبي هو من الشروط الضرورية لتراكم رأس المال، بفعل التراكم المتسارع ينمو الفيض على وتيرة أسرع من التطور التكنيكي لعملية الإنتاج وأسرع من التناقض النسبي في حركة رأس المال الثابت والمتغيّر الذي أشرنا إليه سابقاً. فنقول أن إنتاج فائض السكان يزداد بازدياد الطاقة الكامنة للثروة.

نأتي هنا إلى إشكالية رأس المال المالي، أي رأس المال الحامل للفائدة. فكما ذكرنا سابقاً هو نقد ينتج ربح، وهي الفائدة، جرّاء وجوده

ربح إجمالي متناقض دوماً. وبصياغة أخرى، كلما تطوّر نمط الإنتاج الرأسمالي يؤدي ذلك إلى هبوط معدّل الربح الإجمالي ولكن في ظل بقاء درجة استغلال العمل نفسها أو حتى ارتفاعها. لكن هذا لا يعني أن القيمة المطلقة للربح الإجمالي أي فائض القيمة، تتراجع مع تطوّر رأس المال. بل على العكس، فإن القيمة المطلقة للربح الإجمالي ينبغي أن تتنامى في نمط الإنتاج الرأسمالي رغم الحركة المناقضة لهبوط نسبة معدّل الربح الإجمالي. وذلك يعني تلقائياً نمو تراكم رأس المال على وتيرة أسرع، أي قدرته على إنتاج فائض القيمة تتسارع من خلال استلاب متزايد لهذا الفائض عبر استغلاله لقوة العمل. ينجح رأس المال في تلك الوظيفة من خلال زيادة إنتاجية العمل، أي إنتاج سلع أكثر بوقت عمل أقل، وذلك من خلال الاعتماد على التطور التكنولوجي للإنتاج. أي بازدياد نسبة رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغيّر. ومن المهم أن نشير إلى أن تطوّر الشروط التكنيكية للإنتاج تسمح بتحويل سلع ومنتجات إلى وسائل إنتاج لينمو رأس المال الثابت أكثر. وبما أن ازدياد الإنتاجية يعني تقليلاً لساعات العمل المتجسّدة في السلعة، مما يعني انحداراً بقيمتها. تحتم هذه الحركة المتناقضة على رأس المال التخلي عن نسبة من العمال المأجورين، أي إنتاج ما ستمّاه ماركس، فيض السكان النسبي.

إن العمال أو قل السكان العاملين، كلما عملوا ضمن علاقات رأس المال، أي باعوا قوّة عملهم لمالك رأس المال، أنتجوا سلعتين في آن واحد: الأولى وهي قوّة عملهم التي تباع لصاحب رأس المال أي التي يستهلكها الرأسمالي في عملية الإنتاج، فبذلك ينتج العامل من نفسه سلعة تستهلك تلقائياً في لحظة الإنتاج نفسها؛ والثانية هي السلعة التي يتشبّه فيها عمل العامل ضمن علاقات الإنتاج والتي تبادّل لتستهلك في وقت

الذي يتراكم من خلال الفائدة وبيع السلع النقدية التي لا يملكها أصلاً، وبسبب تركيزه في تلك المؤسسات النقدية، يؤدي ذلك حتماً إلى احتكارات في مجالات اقتصادية عدّة وإلى ازدياد الشرخ الطبقي.

يتطلّب سوق السلع النقدي هذا مصارف تختص بتجارة النقد والسلع المشتقة عنها. وتكون أولاً وسيطاً بين المُقْرِضِ الفعلي ومُقترض رأس المال. فيتمركز رأس المال المالي في المصارف لتكون أولاً مدراء عملية التبادل وإنتاج رأس المال المالي تلك. تتداول عادة تلك المصارف في نوعين من السلع، النقد والأوراق النقدية، وأسهم ومنتجات مشتقة عنها. وتأتي السلع الأولى على شكل وعود بالدفع لاحقاً، يكتسب حاملها ربح، وهذا الربح ليس إلا تجريد لمعدل ساعات عمل اجتماعية قد انتجت ويفترض استمرار إنتاجها في المستقبل. وبالنسبة للأسهم ومشتقاتها فهي شبيهة بالسلع الأولى، هي إما وعود باقتطاع جزء من الأرباح لمالكي الأسهم وإما وعود بازدياد قيمة هذه الأسهم بسبب الربح الموعود في المستقبل. وعلى كل الأحوال فإن هذه الأرباح، كما كل السلع، تبنى على أساس استطاعة الشركة التي تصدر هذه السلع على تجديد علاقات العمل واستكمال استغلال قوّة العمل. يطلق ماركس على رأس المال المالي هذا مقولة «رأس مال وهمي» وذلك ليس لأنه رأسمال لن يدفع أو لن يعود إلى صاحبه الأساسي، بل بالتحديد لأنه وبعد انتقاله من طرف إلى آخر ينتقل إلى نطاق تداول آخر، أي يصبح رأسمال جديد. ويشير لنا ماركس إلى أن الديون المقروضة للدولة مثلاً تُعتبر عن رأسمال وهمي، لأنها في الواقع تعطي الحق للمقترض بأن يمتلك جزءاً من الضرائب اللاحقة التي ستجنّئها الدولة. أي يعطي مالكي رأس المال المالي حق تملك ساعات عمل اجتماعية محدّدة

كنقد متاح للاستعمال. أي تكمن قيمته الاستعمالية بقدرته على التحوّل إلى رأسمال. فيصبح بذلك النقد بذاته سلعة من نوع خاص، سلعة بوصفها رأسمال. ولهذه السلعة الخاصة نمط خاص للبيع، وهو الإقراض. فالإقراض هو بيع من نوع خاص، لأن النقد هذا لا يباع كي يستهلك بشكل نهائي، بل لمدة زمنيّة مفترض أن تكون مؤقتة، حتى ولو طال، لتعود وتسدّد في النهاية إلى مالكيها الأساسي. وبذلك تكون الفائدة جزء من فائض القيمة المنتج ضمن علاقات العمل ومقتطع لصاحب الرأسمال الأساسي. أي أنّ الفائدة، حتى ولو أنّها تظهر وكأنّها عملية انبثاق الشيء من ذاته، النقد من النقد، فهي تظهر كذلك لمجرّد أنّها تلمس العلاقة الوسيطة مع أنواع رأس المال الأخرى. وذلك يؤكّد أن الفائدة، هي تمظهر للقيمة، أي تعبير عن علاقة اجتماعية وهي العمل البشري المتجانس المشيء في السلع. فإن الفائدة تبنى على علاقات العمل والاستغلال في إنتاج فائض القيمة مثل سائر رأس المال. ومهما تقدّمت أشكالها، فإن طمس العلاقات الاجتماعية في حركة رأس المال المالي ليست إلا ذروة التشيؤ المسلوب في تجريده (abstraction) لقوّة العمل ضمن علاقات الإنتاج الرأسمالية. لكن رأس المال المالي هو أوضح صنميات رأس المال، ذلك لأن العلاقة الاجتماعية تصل إلى ذروتها كعلاقة الشيء بذاته، علاقة السلعة بذاتها. وأكثر من ذلك، فمع تنامي تسليفات رأس المال المالي إلى رأس المال المنتج، حيث تستخدم تلك الائتمانات لاستثمارات طويلة الأمد، يتنامى مع ذلك نسبة رأس المال الثابت من أصل رأس المال الكلي. وبذلك يكون رأس المال المالي محفّز يزيد من سرعة الهبوط النسبي لمعدّل الربح الإجمالي وسرعة إنتاج فيض السكان النسبي، أي ظروف استغلال أسوأ للطبقة العاملة. كما أنّه وبسبب رأس المال هذا

ينتجها عامل داخل علاقات العمل لكنه ليس مأجوراً عنده أساساً.

المتحدة بخطر جرّاء ازدياد أسعار صادراتها قياساً لواردها، أي انخفاض قيمة الدولار (نظراً أيضاً لأزمة عجز الموازنة المتنامي في ذلك الوقت جرّاء حرب الفيتنام). فأصبحت وبسبب سيادة الدولار في نمط الإنتاج العالمي الأزمة أزمة عالمية.

كانت تلك الأزمة أزمة نمط الإنتاج الرأسمالي في ذلك الوقت. وبما أنها وضمن الدولة البرجوازية تتخذ الدولة وظيفة تأمين الظروف لإعادة انتاج وتجديد العلاقات الرأسمالية، أضحت الأزمة هي هي أزمة الدولة. ونستطيع تقسيم أزمة الدولة إلى ثلاث أزمات. أولاً أزمة اجتماعية، وهي أزمة انعدام العدالة الاجتماعية التي تمثلت بمطالب حقوقية شعبية في دول عدة. وثانياً، أزمة موازنة، وهي أزمة تناقض بين قدرة الدولة على الاستثمار وقدرتها على فرض ضرائب على رؤوس الأموال بما أنها فشلت في تحفيز النمو. وأزمة شرعية بسبب ازدياد التّكشّف والبطالة. فلحل أزمتهما، التي هي أزمة رأس المال، اتبعت هذه الدول سياسات نيوليبرالية تقتضي بتحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال داخلياً وفي الخارج، وبتخفيض الضرائب والاستثمار العام وازدياد الخصخصة والتّكشّف، وتثبيت الأجور، وتعويض الانكماش من خلال نمو الدين العام والخاص لتحفيز الاستهلاك. وفي الولايات المتّحدة تمّ التخلي عن اتفاق البريتون وودز عام ١٩٧١ ليصبح تثبيت الدولار الأميركي شأن جميع الدول، بما أنها دول قد ربطت أسعار عملاتها بالدولار سابقاً وتبنتها قياساً به. ولأن مشكلة تثبيت سعر صرف الدولار وظيفية عالمية، أجبر ذلك شتى الدول على الاستثمار في الأسواق المالية الأميركية. وبما أنّ الدولار الأميركي قد تحرر من قاعدة الذهب مكّن ذلك الولايات المتحدة من طبع عملة جديدة بشكل حر، أي إنشاء فائض

لربّما أن سوق رأس المال المالي قد تطوّر كثيراً منذ أن كتب ماركس عنه. ولا شك أنه بعد سبعينيات القرن الماضي أصبح يمثّل نمط الإنتاج الرئيسي ضمن النمط الإنتاج الرأسمالي. وكان هذا إجراء قد اتخذته دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية، تحت ما يسمّى الانتقال من الاقتصاد الكينزي إلى النيوليبرالية المهيمنة على عالمنا الآن. رغم أن السياسات النيوليبرالية قد فرضت أولاً على دول العالم الثالث، فهي أتت كحل لأزمة رأس المال المتمركز في دول العالم الأول. فبعد أن اتبعت تلك الدول سياسات الرعاية الاجتماعية والاستثمار المتنامي من قبل استثمارات الدولة في السنين التي تلت الحرب العالمية الثانية، أصبحت تلك السياسات عاجزة عن حل الأزمة التي وصلت إلى ذروتها في السبعينيات. شهدت تلك الدول أزمة ركود تضخمي، وهو مزيج من ركود اقتصادي وازدياد في معدلات التضخم والبطالة. لم تستطع السياسات المالية مثل تثبيت معدّل الفائدة أو ضخ الأموال في الأسواق، من تمكين الدولة الخروج من تلك الأزمة. وهي ووجهت في الوقت نفسه برفض من قبل الطبقات البرجوازية لجهة دفع ضرائب أعلى، وذلك بحجة أن تلك السياسات الضريبية واستثمارات الدولة لم تستطع تحفيز نمو الاقتصاد سابقاً. أمّا الولايات المتحدة فحتى ولو كانت من أقوى مراكز رأس المال بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى ولو كان اتفاق البريتون وودز قد جعل من الدولار الأميركي العملة ذو السيادة الأعلى في النظام الرأسمالي العالمي، فكانت بأزمة شبيهة. فإن استثمارات الخارجية قد أدّت لتنامي انتاجات تلك الدول مما جعل المنافسة حادة بينها. مما وضع الولايات

رأسمال وهمي للنظام الرأسمالي العالمي. ومع ازدياد معدلات الفوائد في الولايات المتحدة، استقطبت رؤوس الأموال الخارجية، وبالتالي ازداد تمركز فائض الرساميل المالية. فدخل العالم بعد الثمانينيات في حقبة هيمنة نمط إنتاج رأس المال المالي ليصبح نمط الإنتاج الرئيسي. مثلاً، لذلك في التسعينيات حاولت الدول تقليص حجم مديونيتها العامة من خلال سياسات تقشّف ولتفادي أزمة هبوط ربح رأس المال المالي حولت جزء من الدين العام إلى المالي وتحرّر قيود التسليف والتداول النقدي الذي أنتج تناقضاً طبقياً حاداً وتهميشاً للفقراء، أدى إلى أزمة وصلت إلى ذروتها في الانهيار المالي عام ٢٠٠٨. فاضطرت الدول لتدفع ثمن تلك الديون المفلسة للمصارف بفاتورة باهظة. أي أن الدولة قد اضطرت مرّة أخرى لتمتص أزمة رأس المال، وذلك يعني أن الدولة البرجوازية هذه قد أمنت على حسابها، أي من خلال فائض القيمة المسلوب مسبقاً في علاقات العمل، إمكانية تجديد العلاقات الرأسمالية. مما يعني أننا وفي ظل رأس المال المالي نعيش في دول برجوازية هي رأسمالية الدولة. لكنها رأسمالية الدولة في غطاء ليبرالي، أو قل نيوليبرالي، يتمظهر وكأنه اختفاء الدولة حتى ولو كان في الواقع هو ظهورها في هذه الحقبة التاريخية بجوهريتها (وهي وظيفتها باستدامة التراكم الأولي).

ليس في رأس المال المالي قوانين فريدة عن رأس المال ككل، فإنه يحتكم إلى القوانين ذاتها. فكما رأس المال ككل ينتج رأس المال المالي فيض السكان النسبي. وهو ينتج على وتيرة أعلى من رأس المال الصناعي وذلك لأن وبسبب التجريد في السلع المالية، إن إنتاج فائض القيمة لرأس المال المالي لا يحتاج إلى وقت عمل

رأسمال وهمي للنظام الرأسمالي العالمي. ومع ازدياد معدلات الفوائد في الولايات المتحدة، استقطبت رؤوس الأموال الخارجية، وبالتالي ازداد تمركز فائض الرساميل المالية. فدخل العالم بعد الثمانينيات في حقبة هيمنة نمط إنتاج رأس المال المالي ليصبح نمط الإنتاج الرئيسي.

إنّ تضخّم رأس المال المالي بسبب نمو وتمركز فائض الرساميل أنتج حاجةً لإنشاء أسواق جديدة يستثمر فيها رأس المال الوهمي، وهي أسواق قد اعتيد على تسميتها بالفقاعات. ذلك مثل الفقاعات العقارية أو المالية أو التكنولوجية أو حتى أسواق الأسهم. أتى ذلك التضخم مع موجة من الانحسار في نمو المانيفاكاتورة، وهي ظاهرة عالمية أيضاً لا تقتصر على دول العالم الأوّل بل تمتد إلى دول العالم الثالث حتى الصين. وبما أن رأس المال المالي يحتكم لقانون هبوط معدل الربح نفسه الذي أشرنا إليه سابقاً، يحتاج إلى إنشاء أسواق جديدة وذلك في عالم رأس المال المالي يعني أسواق ذو «مخاطر عالية». ونشير هنا إلى أن دول العالم الثالث وديون الدولة فيها، هي إحدى أسواق «ذو المخاطر العالية» الذي ينتجها رأس المال المالي كظاهرة عالمية (ولبنان مثلاً). أي تكون هذه الدول أو قل الأسواق هي بنفسها «فقاعات مالية». يعني أنها دول تأخذ موقفاً محدداً ووظيفة ضرورية ضمن حركة رأس المال العالمية. ومثل رأس المال الصناعي، وضمن قانون رأس المال ككل، تتحوّل السلع والمنتجات من سلع للاستهلاك الفردي إلى سلع للاستهلاك في الشركات أي إلى وسائل إنتاج (وذلك ينتج فيض سكاني). وكذلك تتحوّل سلع نفسها كانت سابقاً وسائل إنتاج إلى سلع للاستهلاك الفردي، وذلك خاصة لخروج ذلك القطاع من أزمة انخفاض مستويات ربحه. فكذاك رأس المال المالي، يحتكم للقانون

قد وصل الآن رأس المال إلى أزمة عالمية لم يستطع الخروج منها بعد، وهي أزمة تبدو مع سيطرة رأس المال المالي وتقليص المانيكتورة (الذي وصل إلى حدّه) إلى أزمة مزمنة. تتأرجح الدول بين خياراتها في التقشّف أو العودة إلى كينز أو الحروب التجارية. لكنّها تحاول عاجزة في ذلك الخروج من أزمة رأس المال. وما هي تلك الأزمة بأزمة أيديولوجية نيوليبرالية كما يوصفها البعض التي تؤدي إلى تقلص دور الدولة مثلاً واتساع القطاع الخاص. بل هي أزمة جزاء التناقضات المادية والقوانين المتحكمة بحركة رأس المال ككل. وها هي الأزمة تتجلى في لبنان وتتخذ شكلاً هو شكل الأزمة حسب موقع هذا البلد (أو قل السوق) في حركة رأس المال العالمي. فهي أزمة تسمّى بأزمة فساد، وهكذا تتخذ لها اسماً في العالم بأكملها. لكن لا شيء خاص في لبنان. ولا الفساد إلا تمظهراً لحركة رأس المال وظهور جوهر الدولة بوضوح، أي وظيفتها في علاقات رأس المال، في غطاء اختفائها. فلا فساد بسبب أيديولوجية طائفية، وما الطائفية إلا عارض يتخذ شكل المرض. إنّها أزمة رأس المال ككل في حركته المتناقضة، وأي حديث عن الخروج من الأزمة يجب ألا ينفصل عن الحديث عن الخروج من علاقات رأس المال.

إضافي، بل كل ما يحتاجه هو الافتراض مسبقاً بأن العمل البشري المتجانس كعلاقة اجتماعية لن يتوقف. فيستطيع استخراج فائض القيمة من خلال المشتقات والسلع المالية من وقت عمل قد انتج في مصنع آخر. ذلك يعني أنّه أكثر سرعة على إنتاج فيض السكان النسبي، وهم ليس إلا وفرة من السكان يستطيع رأس المال أن يستخدمهم عندما يحتاج لهم وبطرق مختلفة (العمل غير الرسمي مثلاً). يشير ماركس إلى أن رأس المال ينتج أربعة أنواع من الفيض النسبي للسكان، وهم: الجاري، أي العمال الأقل حرفة؛ والمستتر، الذي هو دائماً على حافة الوصول إلى البطالة أو المياومة؛ والراكد الذي يتقاضى أجراً أقل ويعمل أكثر ساعات؛ والفاقة الذين هم مهمشون وعاطلون عن العمل، أو قل الفئات المعدّمة. وإن القانون العام لتراكم رأس المال كما يضعه ماركس يقول أنه مع اتساع فيض السكان النسبي تتعاظم الفئات المعدّمة. وبما أن رأس المال المالي يسرّع في تحويل الطبقة العاملة إلى فيض السكان فإنّه يسرّع تحويلها إلى فئات معدّمة. لكن تمركز رأس المال على شكله المالي يحوّل ذلك الفيض إلى فيض السكان النسبي الدائم. أي أنّه يقلص حاجة رأس المال لإدخال هذا الفيض في علاقات العمل مرّة أخرى.

أبي طريح فراش الموت

تحليل نفسي نظري للطائفة

ومرتكز الأوهام الضرورية من أجل انضمام الفرد إلى الأطر الأيديولوجية المجتمعية (أدوار الأنا مثلاً تكون في الدور العائلي، الدور الديني، الدور الوطني وفي سياقنا نحن الدور الطائفي). هذا الطرح اللاكاني الفرويدي تم وضعه في لحظة تاريخية شبيهة بلحظتنا التاريخية اليوم، في فرنسا الستينيات الثائرة على النظام الرأسمالي الأبوي الكاثوليكي المحافظ. لا مجال للدخول هنا بدقة في المقارنة بين اللحظتين، الستينيات في فرنسا وما يحصل اليوم في لبنان، إنما يجوز لنا أن نشير بأن التقاطع الإستمولوجي آنذاك في فرنسا بين الفكر الماركسي و البنيوية والتحليل النفسي النظري أنتج نظرية نقدية وأدوات تحليلية ضرورية من أجل ممارسة سياسية ثورية نقدية تتمكن من تحليل التقاطعات والروابط الأيديولوجية في المجتمع الحديث. و من أهم ما أنتجه التقاطع بين ماركس والتحليل النفسي هي الصعوبة الكامنة والمترتبة في محاولة الثورة

في البدء، وقبل الانطلاق في التحليل المطروح في عنواننا، من الضروري تعريف ما نعنيه بالتحليل النفسي النظري. إن مدارس التحليل النفسي منذ فرويد عديدة ومختلفة. والاختلاف في المقاربات التحليلية النفسية هو اختلاف سياسي بالدرجة الأولى. فمفهوم الأنا وكيفية ارتباطه بالذات المفكرة هو سؤال حدائوي يُطرح على خلفية الحداثة العلمية وله وجهان متناقضان: وجه يقول بضرورة التطابق بين الأنا والذات المفكرة (وهو الوجه الليبرالي الديمقراطي)، وآخر ينطلق من ديكارت إلى ماركس وفرويد ثم جاك لاكان، يعتبر أن الأنا (الأنا المتكلمة، المتساوية مع الآخرين بحقوقها وواجباتها) هي مجرد آلية تخيلية تنتج بشكل لاواعي الأوهام الضرورية من أجل أن يجد الفرد لنفسه صورة ودوراً متناسق في الحياة الاجتماعية. إذا بدأنا من فرويد وذهبنا إلى جاك لاكان يتبين لنا أن الأنا هي فوق كل اعتبار المنظومة المتخيلة

على السلطة، و على منظومة إسم الأب (الذي نعمل جاهدين نساءً ورجالاً أمهاتاً و آباءً على تديمه ورفعه عالياً فوق أطر المجموعة). إن الجماعة تنوجد و يصدر قانونها بانفاق ضمني بين الأفراد على أن الأب قاصر، غير قادر، الأب يجب أن يُقتل من أجل أن يعيش قوياً. منطق المخيلة الجماعية يقوم بالأساس على هذا التناقض الأساسي: قتل الأب من أجل أن يحيا. فبقتل الأب نتحمل جميعاً ديناً رمزياً لا يزد ولا هندسة مالية قادرة على سداد مُستحققاته. الذين قصة قديمة عند البشر والذين دِينٌ يصعب نقده، فهو كالسلطة الصماء لا يسمع و لا يمكن مطالبته بشيء فلا شيء تعطيه سوى احتواء المكان الفارغ الذي يتمترس فيه الأب. ما نقوله هنا هو أن اسم الأب ليس أكثر ولا أقل من دال يلقى وظيفته في تمكين الوهم الضروري للأنثى، و هذا الوهم قوامه و عتاده هو الآخر: الأنثى والآخر في كباش أزلني: ماذا يرغب مني الآخر؟ كيف ألبي رغبة الآخر؟ كيف أحقق رغبة الآخر؟ كيف أحرص على الرمز؟ كيف أملاً النقص في الآخر كي لا يكون ناقصاً أبداً؟

من خلال الربط بين ماركس والتحليل النفسي النظري نتمكن من بلورة أدوات لفهم بنية الواقع الرأسمالي وكيفية تشكل أسس السلطة الحديثة ضمن إطاره، والطائفية في لبنان هي أحد أشكال السلطة الحديثة. يجدر بنا الإشارة هنا بأن التقاطع بين الماركسية والفكر البنيوي شكّل الخزان الفكري الأساسي لمهدي عامل، حسين مروة، يمني العيد وآخرون من لبنان في القرن الماضي. وبقى حتى اليوم تحليل مهدي عامل للبنية الطائفية للدولة اللبنانية التحليل الأكثر تماسكاً وتعقيداً بقدرته على فهم الواقع الطائفي الذي يتشكل حوله المجتمع اللبناني . فيقول عامل بأن الطائفية في لبنان ليست إلا أداة من أدوات الدولة الطائفية البرجوازية، وأن الطائفة هي علاقة سياسية تطمس أو تمويه التناقض الطبقي في المجتمع اللبناني. الطائفية في نظر عامل هي أيديولوجية (غير قمعية)

هذا السؤال يورق الحداثة بأكملها التي على الأقل وللمرة الأولى في تاريخ البشر، كشفت لنا بأن الآخر قد مات أصلاً، فقتل الملوك و الثورات الإجتماعية التي ترافقت مع الثورة العلمية الحديثة، من أهم ما أنتجته هو الإكتشاف بأن لا شيء في جسد الملك يحدد ملكيته: الملك

من أيديولوجيات الدولة فالأدوات القمعية للدولة تتركز في البوليس والأمن... إلخ... أما الطائفية فهي لا تفتح المواطنين بالقوة المباشرة إنما تأجج عواطفهم ومشاعرهم . فالطائفية تعمل من خلال إطلاق العنان للعواطف الجياشة، الخوف والقلق حول الجماعة والالتفاف حول السيد (و هنا نعني السيد من جدلية السيد و العبد عند هيجل) أو الأب من أجل الدفاع عن مُخيلة الجماعة. المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه علم النفس هو اللاوعي، و اللاوعي ليس لاوعي فردي و ليس لاوعي جماعي إنما هو الترابط والتقاطع بين الأنا والآخر. وهذا الارتباط ليس ارتباطاً بين معطيان موجودان مكرسان بذاتهما، الأنا والآخر، إنما اللاوعي هو الموقع الذي منه يبنى الإختلاف و القطع بين الأنا والآخر: أي أن اللاوعي هو منظومة تقوم على فكرة أن الداخل (الخاص، الأنا) هو في أساسه لا ذاتي، و بأن الفرد ليس سوى المكان أو الموقع الذي تتمظهر فيه أنساق الجماعة. الأنا دائماً آخر. فإذا إن الأنا هي أصلاً و بالأساس مُستتلة، بقدر ما هي صورة متخيلة تتبناها الذات في اللاوعي: فالأنا هي صورة متماسكة تستحوذ على الذات، صورة في المرأة تبدو وكأنها تأتي من الخارج مباركةً برغبة الآخر الذي نتوق لإرضائه تمتلك الذات و تُخرجُ منها داخلاً مطابقاً لصورتها. وإذا هُددت صورة الأنا التي تطابقت مع الصورة النرجسية للذات تستنفر كل وحدات المقاومة للدفاع عن نزوة الأنا وطوقها لرغبة الآخر. هذه

العملية التي تنطوي على الإسقاط (projection) والإجتياف (introjection) هي الجدلية التي تبنى عليها الهوية: فالهوية مبنية على التضاد (بين الأنا والآخر) و هي دائماً جماعية، فالفرد الواعي المدرك لذاته غير مفقيد بنزوات الاوعي ليس سوى أيديولوجية من أيديولوجيات الليبرالية. كما يقول ماركس: الحرية والمساواة وبنثام (Bentham)، كلنا أدوات بالتساوي لرغبات الآخر الكبير.

من خلال هذا الإطار نستطيع تحليل الإنتماء الطائفي في لبنان ومنطق الهويات المرتبط به على أنه قناع أيديولوجي يركز على الرغبة برغبة الآخر، السيد (من جدلية السيد والعبد) والمرشد والزعيم. أي أن الزعيم هو فوق كل إعتبار لأن الذات استحوذت عليها صورة متناسقة تتمكن من خلالها بتقديم نفسها (الأنا) لخدمة الآخر. في منطق الطائفية شيء يتناسق مع الصنمية (الفيتشية)، للطائفية بنية نفسية مُنحرفة: أنا ألبّي رغبة الآخر بالومى وبالإشارة ، الدال وحده (العلم، الشعار، صورة الزعيم) يحرس الهوية و يُمكن الفرد من العيش ضمن وهم وخيال مُقنع، و يخفي حقيقة الاستلاب التي يعيشها كل فرد أصلاً كذات مُفكرة. الطائفية إذاً هي ممارسة إجتماعية لا تبنى على مستوى إيماني ومُعتقدي بل على مستوى خيالي واهم: فالوهم وبنية الخيال تؤسساً لتشكيل الواقع الاجتماعي الذي نعيشه.

في التناقض

انتفاضة ١٧ تشرين كشفت التناقضات الرئيسية والاساسية والثانوية التي تسيطر وتحدد مجتمعنا وتاريخنا، بل بلورتها. فالتناقضات ليست فريدة ولا يمكن حصرها بالصراع الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية. التناقضات هي محدّدة بتفاوتها تاريخياً وبنوياً. في هذا النص سنحاول تحليل التناقضات السياسية والثانوية في نطاق لبنان نظرياً بعد ما يقارب من ٣٠ عاماً من الالتباس النظري. هدفنا من خلال الاستعانة بالمفهوم الماركسي البنيوي للتناقض، هو إظهار التناقضات الحقيقية المستترة ومقارنتها مفهوماً من التناقضات أو المزدوجات الايديولوجية الظاهرة اليوم في هذا المنعطف التاريخي المحدّد في لبنان. فيستحيل طرح مشكلة الواقع التاريخي، بما يتضمن من صلابة الطبقة الحاكمة وعجز اليسار اللبناني من خلال التأويل الجوهري للبنية الاجتماعية، أو بعدم إعادة طرح هذه المسألة تحت ظروف الحاضر. سنمضي في سرد هذه النظرية الفكرية من خلال الإصرار على كونيتها وتمييزها بخصوصيتها سوياً.

في العدد الأول لمجلة نقض، نتناول مفاهيم الثورة ورأس المال المالي والطائفية والفساد. نبدأ بمعالجة الثنائية الايديولوجية بين مفهومي الانتفاضة والثورة، ثم نطرح منطق بنية رأس المال المالي، ثم نقوم بتشريح الطائفية كعلاقة سياسية بدلاً من تنزيدها كجوهر ديني، وأخيراً نجرد منطق رأس المال التراكمي من شيمة الفساد. وشيجة هذه النصوص بعضها قد تبدو بديهية ولكنهم يتشاطرن مفهوم التناقض النظري خلقاً اولاً بالفلسفة الإغريقية، ثم وضع في السيرورة التاريخية بفكر هيغل، واكتسب ماديته مع ماركس، ثم نقح سياسياً مع لينين وماو، فوجد نطاقه في لبنان في نظرية مهدي عامل. نعتمد في هذا النص على تحليل مهدي عامل للتناقض كما وضعه في «في التناقض» وسنحاول مقارنته بقراءة معاصرة للتناقضات اليوم، أخذين انتفاضة ١٧ تشرين كنقطة الابتداء^١ ولا بد التوضيح هنا: الغاية من هذه المحاولة في القراءة ليست في الرجوع الى «مرجعية» النظرية العاملة، أو في تنزيد هذا الفكر وهذا الواقع من خلال مقارنتهما، بل هي محاولة جديدة لإعادة طرح هذا الفكر للبحث في شروط فعالية هذه الأدوات النظرية واستجواب جدوى استخدامها في واقعنا اليوم.

^١ راجع «في التناقض» حيث يقدم مهدي عامل سيستامه للتناقض ويوضح مخطئه للتناقضات: التناقض المُحدّد (تناقض السيرورة التاريخية، أي الاقتصادي)، والتناقض المُصَيّر (تناقض البنية الاجتماعية، أي التناقض السياسي ومستوياته السياسية والاقتصادية والأيديولوجية وأشكاله المتعددة)، والتناقضات الثانوية (تناقضات التحالفات الطبقيّة التي تحتل كل من طرفي التناقض المسيطر في البنية الاجتماعية). للمزيد، يرجو استشارة الجزء الأول من كتاب مهدي عامل «مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني»، دار الفارابي.

^٢ هذه المسألة كانت موضوع مناقشات عديدة في اليسار اللبناني والعربي. لا يوجد مساحة للتعمق فيه في هذا النص ولكن يجدر الإشارة بأنه يستحق إعادة النظر فيه في المستقبل القريب.

الممارسة السياسية بعيداً عن الاقتصادية والارادية

قد ذكرنا سابقاً أن التناقضات ليست مفردة، وبأن شكلها لا يتماثل مع التفسير الماركسي المبتذل للتناقض بين البرجوازية والبروليتاريا. هذه الصيغة مغلوطة لأنها تدعم بطريقة غير مباشرة المطالب التكنوقراطية مثل التي اقترحتها الحكومة اللبنانية، من خلال افتراضها وحدة التناقض الاقتصادي (ونفيها للسياسي) وادعائها حله عن طريق التكنوقراط. لا يمكن للتيار التكنوقراطي الأيديولوجي، الذي يحرس المصالح البرجوازية، أن يعمل إلا من خلال إخفاء الصراع الطبقي. فإن طمس التناقض السياسي في داخل التناقض الاقتصادي، ينفي التناقض السياسي، وهذا ما يشار إليه بالاقصادية (economism). والعكس صحيح، فإذا تبيننا التشخيص الطبولوجي السياسي السائد بوجود ازدواجية بين حكومة يمينية شعبية مقابل مجموعة ليبرالية تحتل «الوسط» السياسي، كما يتراءى المشهد السياسي اللبناني بامتياز، من دون الإدراك بأن هذان العاملان مستنسخان على أنهما نقيضان ضروريان في منطق النيوليبرالية (الفاشية مقابل الليبرالية)، فهذا يؤدي إلى ما عرف بالتضخم السياسي (inflation of the political). لأنه إذا تم إزالة الصراع الطبقي إلى خارج المعادلة وما يتضمنه من تحليل مادي تاريخي لعلاقات وقوى الإنتاج، كما هو الحال في تأييد «ثورة» ذات مطالب شعبية، فإن هذه الممارسة هي ما يشار إليها باسم الارادية السياسية (voluntarism). ويكمن الخطر في إعادة إنتاج أو مضاعفة هذين التناقضين المنطقيين والسماح لهما بأن يصبحا مزدوجين نقيضين مسيطرين من تلقاء نفسيهما (الاقتصادية مقابل الإرادية السياسية) كالخيارات الوحيدة المتاحة في العمل السياسي.

التناقض الأكثر وضوحاً موضوع التكرار منذ بداية الانتفاضة وأصبح شعاراً للحكومة الجديدة. فالحكومة الجديدة قيد التشكيل تباشر بتشكيل نفسها تحت راية تكنوقراطية، أي خالية من السياسة. من البديهي إدراك التناقض في قلب هذه المعطيات: كيف يمكن أن تكون حكومة تعمل داخل المجال السياسي، من حيث توزع فيها الوزارات والحقائب السياسية لسياسيين، عبر أم دون محاصصات، وتكون غير سياسية في الوقت عينه؟ إذا أخذ هذا القول على محمل الجد، لا يفترض فقط أن السياسة محدودة فقط لمصالح البرجوازية، أما الهدف الرئيسي البديل للحكومة التكنوقراطية هو تلبية متطلبات الطبقات الاجتماعية الأخرى، بل يشير أيضاً إلى افتراض البرجوازية الحاكمة باحتلالها منصب الكونية من حيث يمكنها أن تحدد ما هو وما هو ليس بسياسي. هذا الافتراض أيديولوجي بحت. هذا النوع من التناقض ليس موضوع هذا المقال، فهذا التناقض ليس تناقضاً رئيسياً بل تناقض أيديولوجياً. ومع ذلك، فإن هذا التناقض الأيديولوجي يكشف عن التناقض الحقيقي المموه داخله (ولكن غير الرئيسي) الذي يحكم العلاقات بين مختلف الجوانب السياسية للبرجوازية اللبنانية الحاكمة، فكيف يمكن أن يكون هناك تناقض بين الأطراف الحاكمة المختلفة إذا كانت جميعها تتنافس على نفس المنصب، الذي هو منصب الهيمنة داخل الطبقة الحاكمة. وتعبير آخر، علاقة الهيمنة داخل علاقة السيطرة هذه هي في الواقع تناقض لكنها مجرد تناقض ثانوي. فما هو التناقض الثانوي² وما علاقته بالأشكال الأخرى من التناقضات؟ وأين تكمن أهمية هذه التناقضات الثانوية؟

الطغمة المالية

المثال، قد يكون من الإنصاف القول إن المفاوضات حول تشكيل الحكومة هي هي التناقضات الثانوية التي تحتل الطرف المعادي للثورة في التناقض السياسي. بينما في الجانب المقابل من التناقض السياسي تكمن التناقضات الثانوية للطبقة الثورية.

لقد كشفت هذه الازمة الأخيرة وهمية حلول الطغمة المالية وأظهرت أن التناقضات الثانوية التي تحكم علاقاتهم لا تمثل أي تناقض جوهري، بل تمثل علاقات الهيمنة ضمن هذه الطبقة المسيطرة. فما هو مكافحة الفساد إن لم يكن استغلال مفوض عليه (للمزيد اقرأ ملف في مدح الفساد). فقط في تصعيد التناقض السياسي، الذي أدى إلى إظهار أن المناهضين للإمبريالية، الذين سعوا إلى تخليص البلد من البرجوازية الوطنية المدعومة من الغرب، هم نفسهم المستفيدين من التغطية السياسية التابعة للبرجوازية الوطنية. وأن هذه البرجوازية الوطنية ذاتها، التي كان مشروعها السياسي الوحيد هو نزع سلاح المناهضين للإمبريالية، هم الذين كانوا منتفعين بل كانوا يتكلمون على الأسلحة والتعبئة الجماهيرية للمناهضين للإمبريالية من أجل كبح الاحتجاجات. كشفت الإمبريالية ومعاداة الإمبريالية بأنهما وجهين لعملة رأسمالية واحدة، فعندما تصاعدت الأزمة، كان الحل الوحيد الذي اقترح من قبل المعادين للإمبريالية هو تبني أيديولوجية السوق الحرة لمكافحة الإمبريالية. في النهاية، لا يوجد تحرر حقيقي من الإمبريالية دون ثورة اشتراكية، وبعد أكثر من ثلاثين عاماً، ما زالت هذه الكلمات الأكثر صدقاً. وبينما تبقى مهمة الطبقة الثورية

تكمّن مسؤولية اليسار في تحديد ممارسة سياسية خالية من الممارسات الانتهازية، أي ممارسة بعيدة من كلا الاقتصادوية والإرادية. فتحديد شروط الممارسة السياسية لليسار تكمن في الممارسة النظرية، التي تتطلب بالضرورة التحديد النظري للتناقضات الثانوية، التي تحدد علاقة سيطرة اليسار الثوري بباقي التناقضات، وفي علاقتها بالتناقض الرئيسي والتناقض الأساسي. فالتناقض الأساسي أو المحدد، أي التناقض ثابت تاريخياً مع استقرار نمط الإنتاج، هو التناقض الاقتصادي بين علاقات وقوى الإنتاج، وعلى غرار المفهوم اللاوعي في التحليل النفسي اللاكاني، فإنه موجود فقط في آثاره ويغيب تجريبياً من البنية. وبينما يسيطر هذا التناقض الاقتصادي على شكل إطار وحدة البنية الاجتماعية، فإنه لا يتغير طالما التناقض المحدد، أي التناقض السياسي، لا يستوفي شروط القطع الثوري. والتناقض البنية الاجتماعية أي التناقض السياسي هو الذي يسيطر في البنية الاجتماعية ويكمن في طرفيه في البنية الاجتماعية قطب للقوى الثورية وقطب للقوى المناهضة للثورة. فتتكون التناقضات الثانوية في كلا الطرفين وتتلور مع تآزم علاقات الهيمنة بين تحالفات الطبقة الثورية من جهة وتآزم علاقات الهيمنة بين تحالفات الطبقة المناهضة للثورة في الطرف الآخر. هنا يجب التأكيد على أن التناقضات السياسية والاقتصادية مترابطة في الأصل، وأن أي محاولة لفصلها خارج الممارسة النظرية تؤدي بالتحديد إلى الاقتصادوية أو الإرادية التي تم طرحها سابقاً (للمزيد اقرأ ملف إعادة تمرّكس). على سبيل

مع «التخلف»، ففي الاثنين إهمال في اعتبار أن التغيير التاريخي يستحال طالما أن الإطار البنيوي للبنية الاجتماعية يحدّد بتّحديده (overdetermination). بمعنى آخر، لا يمكن تغيير التناقض الأساسي للتاريخ، أي التناقض الاقتصادي بين قوى وعلاقات الإنتاج، دون خلق تغيير في التناقض السياسي المسيطر. وطالما أن طرف التحالف الثوري للتناقض المسيطر، أي التناقض الثانوية للييسار، تبقى في حالة من الثبات المتحجر، كما هو حال اليسار الثوري اللبناني، فلن يكون من الممكن بلورة التناقض السياسي لأجل كسر الإطار البنيوي الذي يحكم هذا التناقض.

مهمة اليسار اللبناني تبدأ في ممارسة النشاط الفكري النظري لإعادة إنتاج أدوات المعرفة. ولكن من دون أي عمل تنظيمي ستنتفي أفق هذه الممارسة السياسية. وسيبقى التناقض الثانوي للقوى الثورية حاكماً نفسه واسير أجهزة الدولة. فالثورة الاشتراكية تتطلب من القوى الثورية تغيير علاقة الهيمنة في التناقض الثانوي، أي عندما يحتل تحالف الطبقة الثورية علاقة السيطرة للتناقض الثانوي. أما المطلب الثاني يكمن في بلورة التناقض الرئيسي عند انصهار مستوياته السياسية والاقتصادية والإيديولوجية من خلال الممارسة السياسية. فيستوجب تصحيح الخطاب الثوري من خلال اظهار المظهر السياسي في جميع طبقات التناقض المسيطر. وهذا البعد السياسي يكمن في نقض مفهوم الفساد الاقتصادي ونقض مفهوم الطائفية الضار ونقض الارادية السياسية.

في نقد الأيديولوجية البرجوازية وفي كشف التناقضات الثانوية التي تهيمن على سياسات الطبقة الحاكمة، يجب على فئة اليسار النقدي أولاً برفض خلافات باقي اليسار التي تحولت إلى نرجسيات اختلافات طفيفة وتبديلها بمنهج مفهومي نظري سليم.

«... بالفعل، لقد زحت [التناقضات الثانوية] إلى الشارع»

في عام ١٩٦٩، كان رد المحلل النفسي جاك لاكان على متظاهرين ١٩٦٨ المجددين بحرية اراداتهم، كان بالثبث بأن المتظاهرين هم بالفعل بُنيات تسير في الشارع، وتبريره كان يقول أن أي فعل يحمل بطبيعته إدراكاً خاطئاً لنفسه. ومثيلاً بالهتافات التي استبقت بإعلان ١٧ أكتوبر «آخر يوم للحرب الأهلية» أو «اليوم الأول ما بعد سقوط الطائفية»، فيكمن في هذا اللغظ في تحديد الطائفة ككيان أو جوهر بدل تحديدها كعلاقة سياسية تحدّد كشكل تاريخياً لغط أيديولوجياً (للمزيد اقرأ أبي طريح فراش الموت). وبالفعل، مع غياب صوت يساري منظم في الشارع وغياب برنامج سياسي تنظيمي له، يبقى المطلب المهيم والأكثر تداولاً هو الذي يهدف إلى إعادة انتاج بنية للدولة اللبنانية من خلال المطالبة بدولة نيوليبرالية أكثر قوة وذو سياسات نيوليبرالية أكثر «مروناً» (للمزيد اقرأ ملف رأس المال المالي). وبالفعل، إن هذا التسرع في إعطاء الانتفاضة لقب الثورة يثبت الخطأ المتأصل الذي يطمس أساطير «التقدمية» الخبيثة بالحدث الثوري. فالتقدمية تشاطر نفس الأسس الإيديولوجية

في منح الفساد

تحقيق مجتمع واقتصاد ونظام سياسي خالين من الفساد؟ أم أنه من الأجدى العودة إلى التعريف المكيفلي الأكثر شمولية للفساد، ألا وهو إعلاء المصلحة الخاصة لعصبة ضيقة على المصلحة العامة للجمهور في سعيها الحثيث للقبض على السلطة والدولة؟

كل الأسئلة أعلاه دعوة إلى النأي بمفهوم الفساد عن تسطحياته القانونية، التي تريح عقول المواطنين بإغراقها بسبيل من مشاهد اللصوص والمرشدين يساقون مكبلين بأغلالهم إلى السجون. وهي بناءً على ذلك دعوة لإعادة غرس مفهوم الفساد في صلب مسألة تشكّل السلطة، كل سلطة ومن دون أي استثناء، ضمن إطار الدولة. ذلك أنه من خلال علاقات الفساد الإجتماعية يتعاقد أفراد العصب الضيقة من أصحاب القوة الاقتصادية أو العسكرية أو كليهما معاً للإمساك بمفاصل السلطة والدولة وتوجيهها دوماً في مصلحتهم على حساب صالح الجمهور العام.

تنبئنا قراءة التاريخ أن السلطة والهيمنة لا تستتبّ إلا للقوى التي تجد طريقها إلى السيطرة على معازل إنتاج الفائض القيمة والثروة زراعيةً وصناعيةً وتبادلاً. هذه معادلة لم تسهم الرأسمالية ودولتها البرجوازية إلا في تكثيفها وتعظيمها. أضف إلى ذلك أنه مع التوسع المطرد والنزوح للحضارة الرأسمالية، يزداد ارتهاق إنتاج الفائض القيمة بالإستثمارات الطويلة الأمد والجمّة المخاطر في البنى التحتية، من طرق و سكك حديد، إلى شبكات كهرباء ومياه، وصولاً إلى بناء مدنٍ بأكملها.

النقاش في فساد النظام السياسي وأهله غالباً ما ينتهي إلى حائط مسدود. هو في غالبه مناسبةً لكيل الشتائم والسباب لأرباب السياسة وأصحاب الثروات ممن عاثوا فساداً في أرض الوطن والمجتمع وأركان الدولة. هذا كله مفهوم إن لم نقل مطلوب. غير أن ما يستعصي على الفهم هو طبيعة الخلاصات التي عادة ما يؤول إليها هذا النقاش، كالزعم أن أولوية السياسة لا بد أن تكون القضاء على الفساد من جذوره. المستغرب هنا أكثر من مضمون زعم كهذا هو كونه خلاصة النقاش ومنتهاه، بدل أن يكون فاتحته لصوغ التصورات الرامية إلى استئصال الفساد.

علام يدلّ إذن هذا الإعراض عن الخوض في ماهية عملية الإستئصال هذه؟ أغلب الظنّ هو إقرار قوى التغيير والتحرّر الضمنيّ بعجزها في مواجهة ما يُنظر إليه، ويُتظر له من جانب نخب هذه القوى المثقفة، على أنه تكّتل سلطة ممسك بإحكام بأسباب القوة ضمن الدولة إلى حدّ يجعل أيّ محاولة لإضعافه تمريناً في العبث، فما بالك القضاء عليه. لكنّ المسألة تبدو أعمق وأدهى من أن تكون مجرد اختلال في ميزان القوى، وأغلب الظنّ أنها في جوهرها طرح خاطيء لسؤال الفساد.

هل الفساد فعلاً تكّتل سلطة يتشكّل من أفراد عديمي الأخلاق والضمائر، ويفنى بفنائهم؟ أم أنه علاقة إجتماعية تسكن فضاءات التواصل بين أفراد المجتمع، لا افندتهم بالضرورة؟ وهل من المفيد حصر الفساد بتجلياته القانونية من سرقات ورشاوى وغيرهما من الجح والجرائم، والدعوة تالياً إلى ملاحقته قضائياً سعياً وراء

هذا بمعزل عن فساد الإنتاج عوضاً عن اعتبار الإثنيين مترابطين عضويًا في وحدة جدليّة. الدولة الحديثة هي الأولى في التاريخ التي جعلت من توزيع الثروة همًّا رئيسيًّا لها إلى جانب إنتاج الثروة، عبر ما يسمّى دولة الرعاية الاجتماعيّة. ومن البديهيّ أن تفتح شهيةً عصب السلطة الإقتصاديّة-السياسيّة على مراكمة الثروات والقوّة عبر استنزاف مؤسّسات الدولة المناط بها مهمّة توزيع الثروة والإنشاء الاجتماعي. فتستعمر أجهزة الدولة المركزيّة والجهويّة من خلال التوظيفات الاستنسابيّة والزبائنيّة، وتضحي وظيفه هذه الشبكات السلطويّة سخّ الثروات والمنافع وتوزيعها على كافّة رعاياها، محتفظة بحصّة الأسد للغصب الحاكمة في رأس الهرم.

يلاحظ هنا أنّ فساد التوزيع يتجاهل معايير الكفاءة ونظم الجدارة في تسيير شؤون الدولة، مستبدلاً إيّاها باستغلال واسع لأجهزة الدولة لأهداف غير تلك التي أنشئت من أجلها، متّكئاً على ترسانة من علاقات الفساد بدءاً بتدنيّ الإنتاجيّة في تأدية المهام وانتهاء بالرشى والنهب المنظم لمقدّرات الدولة. وهذا يدفع إلى الإستخلاص أنّ فساد التوزيع يضمن لصالح فساد الإنتاج بقدر ما تعطي الدولة الأولويّة لتطوير القوى الإنتاجيّة ضمن حدودها. وكم من مرّة سمعنا أصوات الدهشة لخلوّ دول صناعيّة متقدّمة كألمانيا أو اليابان من مظاهر الفساد وإعلانها شأن معايير الكفاءة والجدارة في إدارة شؤون الدولة والإقتصاد؟

كلّ هذه الإلتباسات والجدليات التي تحيط بمفهوم الفساد أدّت إلى خلط كبير ليس فقط في التنظير له، بل أيضاً في صوغ الخطاب السياسيّ الذي يتناول «استئصاله» من جسم الدولة. وفي لبنان، لم يسهم ضمور وتشظّي اليسار وبروز حركات «المجتمع المدنيّ»

هذه الإستثمارات الضخمة تصبح لازمةً لديموقراطية وتوسّع النظام الرأسمالي، إذ تمكّنه من تجاوز أزماته بامتصاص فوائض رأس المال والبشر من العاطلين عن العمل من جهة، وابتداع آفاق جديدة لإنتاج فائض القيمة من جهة أخرى. وقصّة هذا التوسّع الرأسمالي هي قصّة التقدّم الحضاري في القرنين الماضيين على الأقل كما أظن في التنظير له والترحيب به كارل ماركس نفسه، ولو في إطار نقده للإستغلال والفسر والعنف الذي شكّل قوامه. ولكنّها أيضاً قصّة لا تستوي فصولها من دون علاقات الفساد، إذ كيف لنا أن نتخيّل المضيّ قدماً بكلّ هذه الإستثمارات الضخمة وما تشتمله من مخاطر عظمى، من دون تكاتفٍ صلبٍ بين رأس المال وبيروقراطيّة الدولة بلجم هذه المخاطر ويدعم ربحيّة الإنتاج؟

الفساد الملازم لإنتاج الثروة يرتبط إذن جدليًّا بمفهوم التقدّم، بمقدار ما يكون الإطار الناظم لكليهما هو الدولة الرأسماليّة. و«فساد الإنتاج» هذا يتركز في الطوابق العليا للسلطتين الإقتصاديّة و السياسيّة ضمن الدولة. لا يتعارض هذا الشكل من الفساد مع إعلاء شأن معايير الكفاءة (efficiency) ونظم الجدارة (meritocracy) ضمن آليّة عمل المؤسّسات المنتجة للثروة وتلك الرديفة لها كالمدراس والجامعات والمستشفيات، لا بل يشترطه بمقدار ما يكون تطوير القدرات الإنتاجيّة للإقتصاد هدفه الأسمى. لذا لا بدّ هنا من التحذير من المزاعم بأنّ الفساد يقهر بمقدار ما يتمّ التوسّع في اعتماد الكفاءة والجدارة منهاجاً لإدارة المؤسّسات؛ قد يفيد هنا استبدال الفعل «يقهر» بـ«يخفي»!

ربّ سائل هنا: وماذا عن ميدان (إعادة) توزيع الثروة بهدف الإنشاء الاجتماعيّ؟ أليس أيضاً بؤرةً للفساد؟ هذا ما لا شكّ فيه، ولكنّ الخطأ المفهوميّ الشائع يبدأ بمقاربة «فساد التوزيع»

وأواخر سبعينيات القرن الماضي. ولا بدّ هنا من الإقرار بنجاح النيوليبرالية الباهر في إذكاء التعمية حول تناقضات الإنتاج والتوزيع ودخول علاقات الفساد في صلب المحاولات لحلّها وتجاوزها، إذ جعلت الفساد عوضاً عن ذلك انحرافاً أخلاقياً يعيق حسن سير النظام الرأسمالي وكفاءته.

إلا أنّ الرجاء ما زال قائماً بإعادة بعث اليسار في لبنان (والإقليم والعالم) من موته السريري إلى حياة جديدة ملؤها الأسئلة الكبرى، تُطرح من دون تلمّح خلف لياقات الحرب على الفساد كما فرضتها عليه أدبيات النيوليبرالية، وإقامة دولة الرعاية الإجتماعية التي لا تعدّ إلاّ بالمساواة في الفقر والعوز. فإذا سئل عن مبتغاه في النضال السياسي، أجاب إنّه التقدّم المادي الحضاري طريقاً لإحقاق العدالة الإجتماعية. وعن أنجح السبل لبلوغ هذا الهدف؟ إنّها الدولة لا مفرّ من السيطرة عليها لتطويع القوى الإنتاجية ومراكمة الثروة شرطاً لتوزيعها توزيعاً عادلاً بين الناس. وعند تعبير اللغام له أنّه ليس إلاّ عصابة فاسدة تسعى إلى مُلك، أجاب أنّ الفساد علاقات ملازمة للحكم والدولة الرأسمالية المبنية على الملكية الخاصة—حتىّ كاد الثلاثة أن يترادفوا—أكثر منه سمة أهل الحكم. ثمّ أتبع بأنّه لمّا أدرك أنّ الفساد شرٌّ لا بدّ منه، عزّى النفس بإحلال فساد الإنتاج محلّ فساد التوزيع سعياً منه لإدراك التقدّم وتحقيق العدالة الإجتماعية. واستشهد خاتماً بمقولة إنغلز الشهيرة أنّ «الدولة لا تلغي، بل تتلاشى»، فأردف أنّ الأمل الأمل في أن يكون قدر الفساد مماثلاً بمقدار ما هو صنو هذه الدولة!

ممبراً رئيساً للمناداة بتغيير النظام في تبيد هذا الخلط. فالفساد المستشري في بلادنا هو فساد التوزيع، لا فساد الإنتاج، نتيجة لإعراض المنظومة الحاكمة شبه الكامل عن تطويع القوى الإنتاجية ضمن الدولة.

ومن تجليات الفقر النظري لحركات المجتمع المدني في لبنان أنّها لم تنفذ من فساد التوزيع إلى لبّ المسألة التي يعبّر عنها، ألا وهي غياب أو تغييب سؤال إنتاج الثروة عن ذهنية المنظومة الحاكمة، لا بل عكست هذا الغياب في أدبياتها هي! ومن ثمّ تعاملت مع فساد التوزيع كمرض قي جسم الدولة قائم بذاته ولذاته، فإذا ما استؤصل الفساد تمّ تلقائياً الإنصاف في التوزيع وتحققت العدالة الإجتماعية. لا مفرّ من تصحيح هذا الفهم المسطح لمسألة الفساد من خلال إحياء فهمٍ جدليّ لها يضع إنتاج الثروة في صلبها.

ذلك أنّ إنتاج الثروة ليس عمليةً تقنيّة محضة تقاس بمجموع قيمة سلعتها وخدماتها، بل يتعدّها إلى مخاض سياسيّ-اقتصاديّ مليءٍ بالتناقضات والتحالفات بين عُصب السلطة للإمساك بمقدّرات الدولة وطاقتها الإنتاجية كما التوزيعية، وسلاحها الأمضى في ذلك علاقات الفساد تشهده تارةً ترهيباً وتارةً ترغيباً. ويعاب على ما تبقى من اليسار أنّه لم يظطلع بهذه المهمة التصحيحية، لا بل على العكس من ذلك تبنّى مقولات المجتمع المدنيّ بالكامل. هي مأساة بكلّ ما للكلمة من معنى، زادت فصولها قمامة استدارة الرأسمالية إلى النيوليبرالية منذ

{ص٢} التعريف عن نقض
○ {ص٣} إعادة تمرُّكس ○
{ص١} تقاسيم على
النقض: ملف رأس المال
المالي ○ {ص١٧} أبي طريح
فراش الموت: تحليل
نفسى نظري للطائفية
○ {ص٢٠} فى التناقض
○ ملحق الضيوف ○
{ص٢٤} فى مدح
الفساد - على شلق